الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة العدل

كلمة السيّد وزير العدل، حافظ الأختام

بمناسبة اليوم الدراسي حول موضوع

"التقاضي الالكتروني"

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

السبت 27 ماي 2023

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

- **السيّد وزير التعليم العالي والبحث العلمي،**
- **السيّد والي ولاية المسيلة،**
- **السيّد مدير الجامعة،**
- **الأسرة الجامعية،**
- **الأسرة القضائية بجميع مكوناتها،**
- **السيّدات والسّادة الحضور الكريم، كلٌّ باسمه وصفته،**
- **أسرة الإعلام.**

السلام عليكم و رحمة الله تعالى و بركاته،

يُسعدني أن أحضُر معكم رفقة زميلي السيّد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، فعاليات افتتاح هذا اليوم الدراسي المنظّم من طرف جامعة محمد بوضياف وبمساهمة مجلس قضاء المسيلة، حول موضوع **"التقاضي الالكتروني"**.

وبهذه المناسبة، أتقدمُ بجزيل الشّكر إلى السيّد مدير الجامعة على دعوته الكريمة، والشكرُ موصولٌ لكلّ مكوّنات الأسرة الجامعية بالمسيلة والمشرفين على تنظيم هذا الملتقى، على حسن الاستقبال وكرم الضيافة.

إنّ ما شجعني على التواجد معكم في هذا اللقاء العلمي، هو الموضوع المختار وما يُشكّله من أهميّة خاصة لوزارة العدل، التي وضعت تعزيز رقمنة القطاع ضِمن أولوياتها، بهدفِ مسايرة متطلّبات التحوّل نحو الإدارة الالكترونيّة.

كما يُشكِّل الملتقى مناسبةً علميّةً بامتياز، تَمتزجُ فيها الخبرةُ الأكاديميّة بالخبرةِ القضائيّة، لتخرج بنتائج إيجابية تصُبّ في خدمة البحث العلمي والعمل القضائي، من خلال ما تمّ برمجته من مداخلات وما سيتخلّلها من مناقشات.

وأغتنم هذه السانحة، للتنويه بالمكانة العلميّة المميّزة التي صارت تتبوؤها جامعة المسيلة، مما أهّلها لتكون من أحسن الجامعات في الجزائر وترتيبها مرتبة مشرّفة، تدُلُّ على اجتهاد وحرص الأساتذة والباحثين في شتّى التخصّصات لترقية البحث العلمي.

كما أُحيّي كذلك، جميع الطلبة الذين شاركوا في هذا الجُهد، وأدعوهم إلى المثابرة والاستمرار في البحث والتألّق، للارتقاء بهذه الجامعة إلى مصفّ الجامعات الدوليّة.

- **السيّدات الفضليات،**
- **السّادة الأفاضل،**

إنّ هذا اليوم الدراسي، يأتي أيضا لتعزيز انفتاح العدالة على الجامعة، ويُجسّد ما ندعو إليه من ضرورة الاحتكاك بالأسرة الجامعية، والحرص الدائم على تعزيز أواصر التعاون معها، لأننا نُؤمنُ بأنّ ترقيّة العمل القضائي يحتاج لاجتماع العديدِ من العوامل، وعلى رأسها التحسين المُستمر للمدارك العلمية للقضاة والموظفين والشُّركاء، قصد مواجهة التحديات التي تفرضها نوعيّة القضايا وتعقيداتها التي صارت تُطرح على القضاء.

إنّ العلاقةَ التكامليّة بين القضاء والجامعة، باعتبارها رافداً من روافد العِلم والمعرفة، لا تقتصر على التكوين والتنظيم المشترك للندوات والملتقيات العلمية فحَسْبْ، بل تبرزُ أيضاً من خلال استعانة الباحثين بالاجتهاد القضائي في دراساتهم القانونية، واستئناس القضاة بالمؤلفات والمقالات التي تُحلّلُ وتناقشُ بعض المسائل التي يمكن أن تكون محلَّ اختلاف في التفسير أو التطبيق في الميدان العملي.

لذلك، ينبغي بذل المزيد من الجهود من الأسرتين القضائية والجامعية، وتشجيع التلاحم بينهما، ودعم البحث العلمي، وتعميم نشر مختلف البحوث والقرارات القضائية التي تعالج مواضيع ذات أهميّة، كون ذلك هو السبيل الكفيل بحمل الأفكار الحديثة التي يمكن الاستعانة بها لتدعيم المنظومة القانونية، وتطوير الاجتهاد القضائي في الاتجاه الذي يؤدي إلى تعزيز حماية الحقوق والحريات التي كرّسها الدستور.

وفي هذا الإطار، ينبغي التذكير بأنّ الإصلاحات الدستورية التي جاء بها دستور 2020، تضمّنت العديد من الأحكام التي تدعم السلطة القضائية لأداء هذا الدور المحوري وتعزيز أدوات استقلاليتها.

و بغرض التكفل بهذه الأحكام، وتجسيداً للالتزامات الرئاسيّة ومخطط عمل الحكومة، فقد شهد قطاع العدالة إصلاحات جوهرية، بدأت بتكييف بعض النصوص التشريعية مع الدستور، لاسيما تلك المُنظّمة للقضاء والتنظيم القضائي، وتدعيم المنظومة التشريعية بقوانين تصبُّ في إطار تبسيط الإجراءات القضائية، وحماية ومرافقة الاستثمار، ومكافحة الجريمة بمختلف أشكالها وأبعادها.

وفي هذا السياق، فقد تمت المبادرة بمشروع قانون يهدف لعصرنة الإجراءات القضائيّة المدنية والإدارية وتبسيطها، وتعزيز دور القضاة في الخصومة المدنية، فضلاً على تخفيف العبء عليهم باستحداث إجراءات عملية أكثر مرونة وفعاليّة.

كما تم اقتراح نص جديد، يهدفُ إلى تحسين تسيير القضايا الجزائية ورقمنة الإجراءات وتعزيز الحقوق والحريات، وتكريس مبدأ الأمن القانوني ومكافحة الجرائم الخطيرة، بالإضافة إلى إصلاح المحكمة الجنائية، وحماية المُسيّرين تجسيدا لتعليمة السيّد رئيس الجمهورية.

كما درست الحكومة مشروع تعديل قانون العقوبات، بهدف تعزيز مكافحة الجريمة وتحسين أداء العدالة، والحماية الجزائية لبعض الفئات الضعيفة، ويكرّسُ التزام الدولة من أجل مرافقة المسيّرين وحماية فعل الاستثمار، وتشديد العقوبات المطبقة على كل أشكال الغش والتزوير.

وبهدف مواصلة الجهود الرامية لحماية المجتمع من الآفات والجرائم التي تُهدّده، تمّ إصدار قانون جديد لمحاربة جريمة الاتجار بالبشر، بوصفها من أخطر الجرائم التي عرفتها الإنسانية، وإصدار قانون يعدّل قانون مكافحة تبييض الأموال، لتعزيز آليات حماية الاقتصاد الوطني والمنظومة المالية والبنكية من هذا الشكل الخطير للإجرام.

كما تمّ تعديل قانون مكافحة المخدرات، التي صارت تتسبب في إحداث الكثير من المآسي والمشاكل الاجتماعية في المجتمع، على غرار التفكّك الأسري وتفشي الجريمة والانحراف، بل أخذت أبعاداً دوليّة خطيرة وصارت تُهدد أغلبية بلدان العالم.

وبهدف وقف ظاهرة الاعتداء على أراضي الدولة واستباحتها، سيُعرض عن قريب على البرلمان، مشروع قانون جديد لضبط آليات حماية هذه الأراضي ويقرُّ عقوبات مشدّدة في حالة المساس بها وخاصة تشييد البناءات الفوضوية، ويحدّد مسؤولية المتدخلين في هذه العملية على مختلف درجاتهم.

- **السيّدات والسّادة،**
- **الحضور الكريم،**

إنّ هذه الإصلاحات التشريعية لن يكون لها أثر في الواقع بدون ترقية العنصر البشري، الذي يُعتبر حجر الأساس في كل عملية بناء أو تطوير، ذلك أنّ مسائل التفكير والتحليل والإنجاز والتقييم والتقويم مرتبطة ارتباطا وثيقا بالأفراد.

ومن هذا المنطلق، تولي الدولة أهمية بالغة للمورد البشري في قطاع العدالة سواء تعلق الأمر بالقضاة أو الموظفين بمختلف أسلاكهم، ولم تتوانى عن الاستثمار في هذا الجانب، من خلال تكوين كوادر قادرة على القيام بالمهام الموكلة لها والتصدي للتحديات الجديدة، من خلال تكثيف التكوين المستمر داخل الوطن وخارجه.

كما ستتدعّم الجهات القضائية بقضاة تلقّوا تكويناً نوعيّاً على مستوى المدرسة العليا للقضاء، التي عرفت هي الأخرى إصلاحاً في شروط الالتحاق بها، سواء من حيث السن أو المؤهل العلمي.

وسيتم توظيف 500 طالب قاض وفق الشروط الجديدة وحسب برنامج بيداغوجي عصري، لاسيما أمام تزايد عدد النزاعات واستحداث جهات قضائية حسب التقسيم الإقليمي للبلاد، وإنشاء محاكم إدارية استئنافية ومحاكم تجارية، في إطار التوجّه نحو التخصص الذي تنتهجه العدالة.

كما عمل القطاع على ترقية المهن الأخرى، من خلال تعزيز هيئة الدفاع بعدد معتبر من الطلبة المحامين الذين شرعوا هذه السنة في التكوين بمدارس المحاماة، إلى جانب تعديل الإطار القانوني المنظّم لمهنة المحضر القضائي، من أجل ضمان تقديم خدمات نوعيّة تُراعي متطلبات التطوّرات الحاصلة في المجتمع وتعميم استعمال التقنيات الحديثة في العمل.

- **سيداتي، سادتي،**
- **الحضور الكريم،**

التزاماً بالبرنامج الرئاسي، في شقّه المتعلق بمراجعة أساليب عمل وتسيير الهيئات القضائية وتحسين أداء المرفق القضائي، فقد اتجّه القطاع إلى العدالة الالكترونية.

إذ تبنّى إستراتيجية خاصّة بهذا التحوّل الرقمي، تقوم على استخدام الوسائل التقنية الحديثة وتَكْفُل في ذات الوقت الانتقال الآمن للمعلومات بصفة آنيّة، نظراً لسريّة المعطيات القضائيّة وخصوصيتها، واعتماد إستراتيجية ترتكز على ثلاثة أهداف رئيسية:

- إدخال التكنولوجيات الحديثة في التسيير القضائي، من خلال استخدام الأنظمة الآلية المستحدثة والمطوّرة لتسيير الملف القضائي، وتحصيل الغرامات والمصاريف القضائية، وتسيير صحيفة السوابق القضائية، وشهادة الجنسية، وتسيير واستغلال البصمات الوراثية، وغيرها من التطبيقات المفيدة الأخرى.

-رقمنة إجراءات التقاضي، من خلال إدماج تقنية التصديق والتوقيع الإلكترونيين في المجال القضائي، واستخدام تقنية المحادثة المرئية عن بُعد في الإجراءات الجزائية، وإطلاق الشباك الإلكتروني الوطني في الجهات القضائية العادية والإدارية، مما يسمح بالإطلاع على مآل القضايا والحصول على الأحكام والقرارات من أية جهة قضائية عبر الوطن.

-واستخدام التكنولوجيات الحديثة في التسيير الإداري والمالي للجهات القضائية والإدارة المركزية، وتسيير الموارد البشرية، عن طريق مختلف الأنظمة الآلية المطوّرة لهذا الغرض.

إنّ الإستراتيجية المُتّبعة لتحقيق هذه الأهداف ترتكزُ بصورة أساسية على تطوير البُنية التحتية للقطاع، ومواصلة جهود التأمين المُحكم لها وفق المعايير الدولية، بالنظر للتهديدات العالمية المتنامية التي يعرفها مجال المعلوماتية، إلى جانبِ تحقيقِ الاستقلالية التكنولوجية، من خلال الاعتماد على الكفاءات الوطنية للقطاع في تطوير الأنظمة المعلوماتية.

كما ترتكز أيضا، على مواكبة الإصلاحات القانونية والتنظيمية المُبادر بها من طرف الحكومة، وتحقيق المقاربة بين الجودة والتكلفة، من خلال الرفع المستمر لمستوى الكفاءات التقنية للقطاع، بمنهجيةٍ تستجيبُ للمعايير الدولية وتسمح بترشيد النفقات، فضلاً على العمل المُستمر للتوسيع التدريجي للخدمات القضائية عن بعد لفائدة المواطنين وكافة متعاملي العدالة، وأخيراً، تحسينُ وتيسير التقاضي من خلال تعميم رقمنة مراحل معالجة الملف القضائي والإجراءات المتبعة.

وفي هذا الإطار، تكمن أهميّة التقاضي الالكتروني، من خلال السماح بالتبادل الالكتروني للعرائض والمذكرات بين المحامين، وهي العملية التي انطلقت ببعض المجالس القضائية النموذجيّة، على أن تُعمّم تدريجيّا لتُغطّي كل الجهات القضائية، بهدف تبسيط إجراءات التقاضي وتسهيل اللجوء إلى المرفق القضائي.

- **سيّداتي الفضليات،**
- **سادتي الأفاضل،**

إنّ التقاضي الالكتروني يرتكزُ على مجموعةٍ من الركائز والمقوّمات ثلاثيّة الأبعاد: **قانونية، بشرية**، ومادية:

فأمّا المقومات القانونية، فهي الإطارُ التشريعي والتنظيمي الذي يمكن على أساسه تطبيق هذه الآليّة، سواء من خلال ضبط المفاهيم القانونيّة والتقنية الخاصة بالعملية، وإجراءات تطبيقها وحسن سيرها، بما يحقّق الهدف المرجو منها.

وفي هذا السياق، فقد تضمّن مشروع تعديل قانون الإجراءات المدنية والإدارية، العديد من الأحكام التي تهدف إلى استعمال الوسائل الالكترونية في الخصومة القضائية، بدءً بتسجيل عريضة افتتاح الدعوى، والتبليغ الالكتروني وتبادل العرائض وملفات الموضوع بالطريق الإلكتروني، وكذا سماع الشهود وإجراءات الخبرة والمعاينات بالطرق الإلكترونية، وكذا الطعن الالكتروني.

أما المقومات البشرية، فهي تشمل الإطار البشري المعني بالعملية، ويتعلق الأمر أساساً بالمحامين والقضاة وأمناء الضبط، إذ يجب أن يكونوا على دراية بكيفيات استخدام الوسائل الالكترونية، وهذا ما يتطلبُ تكثيف الدورات التكوينية والملتقيات التي تُعْنَى بهذا الموضوع.

أما فيما يتعلق بالمقومات المادية، فأعتقدُ بأنّها لا تطرحُ أي إشكال، باعتبار أن كلّ الجهات القضائية ومكاتب المحامين مزوّدة بالعتاد والمتطلبات الفنية اللازمة للتقاضي الالكتروني، لاسيما أجهزة الإعلام الآلي، أما الجوانب الأخرى المتعلقة بالأرضية وتطوير البرامج، فمُتكفلٌ بها من طرف مصالح العصرنة بالإدارة المركزية لوزارة العدل.

وبالتالي، يبقى على جميع المعنيين بهذه الآليّة الانخراط التام في هذا المسعى والإسراع في وتيرة التنفيذ، وبنجاح التقاضي الالكتروني يكونُ القطاع قد حقّق قفزةً نوعيّة مهمة تعود بالفائدة على الجميع.

في ختامِ كلمتي، أتمنّى أن تُكلّل أشغال هذا الملتقى بالنجاح، كما أتمنى بأن تستمر هذه المبادرات لتُغطّي مواضيع أخرى لا تقل أهمية عن موضوع هذا اللقاء.

أشكركم مرة أخرى على كرمِ الدعوة، و أتمنى لكم التوفيق.

شكرا على كرم الإصغاء.

و السلامُ عليكم و رحمة الله تعالى و بركاته.